

المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية

في البلدان النامية: رؤى نظرية و جدل قائم

الأستاذ المساعد الدكتور حنان عبد الخضر هاشم

جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المقدمة

مع استمرارية التطور العلمي الذي يشهده العالم في مختلف ميادين الحياة المعاصرة وعلى كافة المستويات، برزت ظواهر سكانية من نوع جديد دفعت الباحثين والعلماء إلى دراستها وتحليلها ومحاولة الكشف عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية و معرفة مخاطرها الآنية و المستقبلية، لذا فان الواقع يشير إلى انه مع بداية هذا الاندفاع، قد نشأت مدارس فكرية حديثة أخذت على عاتقها مهمة تبني وجهات نظر متباينة و متعددة في هذا المجال. إن من أبرز هذه الظواهر (و التي نحن بصدد دراستها) هو الزيادة الهائلة في معدلات النمو السكاني والتي يشهدها عالمنا منذ أمد بعيد ولحد الآن، حيث أدت هذه الزيادة إلى مضاعفة أعداد سكان الكرة الأرضية بشكل متزايد سنويا ، مما أدى إلى فرض ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية وبصورة خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، الأمر الذي تمخض عنه مشكلة أقل ما توصف بـ (الكارثية) ، و التي أخذت تشغل حيزا من اهتمام الباحثين و الاقتصاديين سواء على مستوى البلدان المتقدمة، أو على مستوى البلدان النامية، فكلاهما يحاول البحث عن الطرق المؤدية للنجاة من خطر (المجاعة) و طوق (العوز) الذي قد يغزو فجأة كل مناطق العالم كما حصل بالفعل في مناطق محددة و كما أثبتت ذلك الوقائع التاريخية .

وبفعل ما شهده العالم من التقسيم الدولي للعمل والانقسام الدولي إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تمثلت بالبلدان المتقدمة و المجموعة الثانية تمثلت بالبلدان النامية غالبيتها من البلدان الفقيرة ، أصبح النمو المتزايد في أعداد السكان الموجود معظمه في المجموعة الثانية، يشكل ضغوطاً فعلية كبيرة على الموارد المحدودة فيها، في الوقت الذي تعاني فيه من ضعف في مرونة جهازها الإنتاجي ، وبصورة أصبحت تعيق، بل تهدد حركة التنمية الاقتصادية فيها و بكل أشكالها.

و مما يزيد من المخاطر انه خلال النصف الثاني من القرن العشرين و أوائل القرن الحادي والعشرين، تضاعف تقريباً سكان البلدان النامية (فيما عدا الصين) ، إذ ارتفع عددهم من بليون نسمة في عام 1950 إلى أكثر من بليونين في عام 1980 ، حيث تجاوز متوسط النمو السكاني لهذه البلدان الـ (2.4 %) سنوياً ، وهو معدل لم يسبق له نظير، ليس فقط في تاريخ هذه البلدان، و إنما في تاريخ العالم المتقدم أيضاً ¹ . وقد أدت ظاهرة الانفجار السكاني في البلدان النامية إلى تعاظم الاهتمام بها كمشكلة عالمية ، يتفاوت حجمها ضمن هذه البلدان متخذة أبعاداً مختلفة.

وضمن هذا الإطار يرى البعض من المفكرين أن (الاكتظاظ السكاني) هو السبب الرئيسي الذي يقف وراء ظاهرتي الفقر والتخلف في العديد من بقاع العالم خاصة في البلدان النامية، وإن من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها هو ضمان تحقيق إبطاء للنمو السكاني مسبقاً، و بما يتلاءم مع ما هو متاح من موارد و متطلبات أساسية، بينما يرى مفكرون آخرون أن السبب الحقيقي وراء ذلك هو التوزيع غير المتكافئ للثروة، و بالتالي فإن الاكتظاظ السكاني هو علامة من علامات التخلف وليس سبباً له.

كما طرحت في هذا المجال تساؤلات عدة حول المساوئ و السلبيات التي تتمخض عن التزايد المستمر و المتسارع في معدلات النمو السكاني و التي تنعكس بشكل واضح على حجم الموارد الاقتصادية المتاحة على الكرة الأرضية وخصوصاً تلك الموارد

القابلة للنضوب ، وتأثير ذلك على تراجع المستويات المعيشية المتحققة في العديد من البلدان ما لم يتم التحكم في معدلات النمو السكاني وقد أدى تصاعد الجدل حول هذا الموضوع إلى ارتباط المشكلة السكانية في البلدان النامية بالتنمية فيها، لذا فقد جاء الفكر التنموي (المتقدم و النامي على حد سواء) زائداً بالعديد من النظريات والمقولات والدراسات والمقترحات والسياسات ، وأصبحت الاستراتيجيات والسياسات السكانية من المحاور الأساسية للتنمية الاقتصادية منذ نشوء مفهوم التنمية الاقتصادية في النصف الأول من القرن العشرين ، و حتى تفرعه (في أواخر القرن المذكور) ليرتبط بمفاهيم جديدة للتنمية كالاستقلالية و الشمولية و الاستدامة، و على الرغم من أن تلك النظريات و السياسات قد جاء بعضها بعيداً عن ارض الواقع ، فقد جاء البعض الآخر ليكون أكثر واقعية، و كل ذلك كان يعتمد على مدى جدية تناول الفكرة و مؤامنة الأساليب التحليلية وتوافر المقومات الضرورية للنجاح .

هدف البحث

محاولة الكشف عن الموائمة الحقيقية بين الزيادات السكانية المتسارعة و بين المتطلبات المتجددة للتنمية الاقتصادية ، و التي هي الأخرى في حالة تزايد و تجدد مستمرين بفعل التطورات التي يشهدها عالمنا المعاصر .

فرضية البحث

أن الزيادات السكانية المتحققة بشكل متواصل يمكن أن تمارس تأثيرين كلاهما يناقض الآخر: الأول :- تكون بمثابة قوة دافعة للتنمية الاقتصادية باتجاه الصعود . الثاني :- تكون بمثابة قوة ضاغطة على التنمية الاقتصادية باتجاه الهبوط .

مشكلة البحث

إذا ما جعلنا الحديث مقتصرًا على مستوى البلدان النامية، فإن طبيعة المشكلة السكانية والمظاهر التي تتولد عنها، تتفاوت من بلد لآخر، فهناك مجموعة من البلدان النامية تعاني من الاختلال القائم بين النمو السكاني الكبير والنمو الاقتصادي والاجتماعي المتواضع فيها، والذي قد يكون متدنياً في بعض الأحيان، وفي الحالات الاستثنائية قد يكون النمو متزايداً □، أما المجموعة الأخرى من البلدان النامية فإنها تعاني من النمو السكاني المتسارع وتفاقم مشاكل البطالة والغذاء وانخفاض مستوى المعيشة والرعاية الصحية وأزمات السكن والمواصلات، ومنها من تعاني من اختلال بين النمو السكاني المتواضع والطموحات التنموية الكبيرة. لذلك لا تواجه هذه البلدان تعميماً □ مطلقاً □ وموحداً □ حول تأثيرات النمو السكاني على التنمية، بل أن التأثير المتبادل للسكان والتنمية ينبغي أن ينظر له كحالات ذات أوجه: محددة، متعددة، ومتباينة و يحكم هذه النظرة طبيعة وظروف و خصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المعنية كل على حدة، وذلك من منطلق: إن الدول النامية وإن كان يجمعها إطار عام يحكمها كمجموعة ذات خصائص سياسية واقتصادية واجتماعية متقاربة إلى حد ما، إلا أنها وكما يؤيد ذلك واقع الحال فإنها تمتاز بتباين ظروفها، وقدراتها، وإمكانياتها، وتطلعاتها الطموحة نحو النجاح، و قدرة بعضها على المضي قدماً □ و اللحاق بركب التطور العالمي بخطى موفقة.

هيكلية البحث

لغرض الخوض في تفاصيل هذه المسألة التي يحاول البحث قراءتها نظرياً □ سنتناول المباحث الآتية :-

المبحث الأول

العلاقة بين السكان والاقتصاد

إن مناقشة العلاقة بين الاقتصاد و السكان تقتضي التركيز على الارتباط الأزلي بينهما سواء من حيث الارتباط المفاهيمي أو الفكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي... الخ، و من أجل الفهم الصحيح لهذا الارتباط ، لابد من تحديد الانطلاقة الصحيحة القائمة على تعريف ماهية الاقتصاد السكاني ؟

لقد تم تعريف اقتصاد السكان **population economics** ، في منظومة العلوم السكانية، ومن وجهة نظر المتخصصين بهذا الجانب بأنه علم فرعي يشمل جميع الأسس والمبادئ المنهجية الخاصة ببحث العلاقة بين تطور السكان وتطور المجتمع بأسره ، وعلى وجه الخصوص التطور الاقتصادي في إطار تشكيلة (اقتصادية . اجتماعية) معينة. وتعتمد البحوث والنظريات في علم اقتصاد السكان اعتماداً أساسياً على المبادئ والقواعد المنهجية العامة لعلم (الاقتصاد السياسي) التي يتم اعتمادها أساساً لتحليل القوانين العامة للتطور الاقتصادي و الاجتماعي ، ومن ثم يمكن القول إنّ المحاولات الأولى لدراسة الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالتطور السكاني بدأت من مفاهيم علم (الاقتصاد السياسي) ومقولاتهⁱⁱ .

إن كل من علمي الاقتصاد والسكان يرتبطان بعلاقة متبادلة وثيقة الصلة ومتكاملة ، فكلاهما ذات تأثير متبادل، ففي حين يحدد تطور الاقتصاد، من نواح كثيرة، طبيعة السمات الأساسية للتطور السكاني وتركيبه السكان، فإن حجم السكان وتركيبهم يؤثران من ناحية أخرى تأثيراً جوهرياً و لا يستهان به في وتيرة (النمو الاقتصادي) ومستوياته. و مع التطورات العالمية المعاصرة يصبح هذا الموضوع ذو أهمية متزايدة في منظومة العلوم الاجتماعية

والاقتصادية و السياسية، خصوصاً عندما يكون بشأن بحث العلاقة والتأثير المتبادل بين التطور الاقتصادي والتطور السكاني.

ولكن البحث العلمي في هذا المجال مازال يواجه صعوبات كثيرة تتعلق جوهرياً بالأسس المنهجية والمفاهيم والمقولات العلمية التي يقتضيها البحث العلمي والتي لم يتبلور الكثير منها بعد. وفي الوقت الحاضر الذي تشهد فيه بلدان العالم الثالث تطورات سكانية مهمة وذات أبعاد عميقة فإن لاقتصاد السكان أهمية متزايدة في بحث العلاقة بين السكان وقضايا (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .

إن اقتصاد السكان يشغل عادة حيزاً من المسائل العلمية أوسع من تلك التي تتناولها الديمغرافية الاقتصادية التي تشكل فرعاً علمياً في منظومة العلوم الديمغرافية. وهي حين تتناول تأثير الجوانب الاقتصادية في عملية إعادة الإنتاج فإنها تعتمد، في التحليل على القواعد والمبادئ المنهجية والمقولات المحددة في علم اقتصاد السكان.

و بصورة عامة يمكننا القول : إن النظرة الاقتصادية للسكان تنحصر بجانبين: الجانب الأول :- يعتبر السكان قوة استهلاكية تمارس ضغوطاً على الموارد الاقتصادية المتاحة في كل الأحوال، و إن هذه الضغوط تزداد حدتها كلما كانت الموارد محدودة ، أن هذا التأثير يكون أكثر وضوحاً □ في الاقتصادات النامية الريفية أو الفقيرة و الأقل تنوعاً □، فعلى سبيل المثال: دولة نامية نفطية (العراق مثلاً) تعتمد على مواردها الناضب في حين لا تحاول تنويع اقتصادها لسبب ما ، و تشهد تزايد مستمر في عدد سكانها ، فمن المؤكد بان هذا العدد المتزايد من السكان سيشكل قوة استهلاكية تشبع احتياجاتها المتزايدة و المتجددة من الإيرادات التي يوفرها المورد الناضب، و ذلك على حساب ذلك الجزء الذي فشل الاقتصاد في تحويله نحو تمويل عملية التنمية الاقتصادية فيه .

الجانب الثاني :- يعتبر السكان قوة إنتاجية تسهم (عن طريق عملها و خبرتها ومهارتها و قدرتها على التنظيم و إدارة العملية الإنتاجية) في استغلال الموارد أو عنصر من عناصر

الإنتاج (حتى في حالة كون الموارد أو العنصر محدودا □) ، لغرض المساهمة في خلق تيار مستمر التدفق من السلع و الخدمات، و بالكيفية التي تلبي الاحتياجات المتزايدة لعموم المجتمع. فعلى سبيل المثال، عدد سكان اليابان يتجاوز الـ (١٠٠) مليون نسمة، وهو يبلغ تقريبا ضعف عدد سكان أربع دول أوروبية : ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا ⁱⁱⁱ.

إلا إنها وكما تثبت الشواهد التاريخية استطاعت، بل نجحت في (إقامة التوازن بين التوظيف في قواعد الإنتاج و التوظيف في البشر و هم الرأسمال الأكبر و صانعوا كل حركات التحديث الناجحة) ^{iv} ، و بذلك نجح الاقتصاد الياباني في الاستفادة من الحجم السكاني المتزايد باعتباره قوة إنتاجية ، أسهمت في رفد حركة التقدم والتطور التنموي فيه. إن المشكلة السكانية ما هي في الحقيقة سوى علاقة تربط بين عدد السكان و صفاتهم من ناحية و بين حجم الموارد الطبيعية و الرأسمالية و المعرفة الفنية من ناحية أخرى . و تخضع هذه العلاقة إلى ثلاث احتمالات :-

الأول :- أن تكون العلاقة متوازنة بين السكان و الموارد ، و هي حالة مثالية لا يمكن أن يبلغها أي اقتصاد بسهولة.

الثاني :- أن يكون عدد السكان أكبر من الموارد ، و هذا يجعل الاقتصاد أمام خيارين، الأول يعتبر السكان قوة ضاغطة على هذه الموارد المحدودة دون محاولة الحد من المخاطر، و الثاني يخلق من السكان قوة إنتاجية قادرة على استغلال هذه الموارد استغلالا امثل. الثالث :- أن يكون عدد السكان اقل من الموارد، و في هذه الحالة فان الاقتصاد المعني سوف لن يعاني من أي مشكلة ، ما عدا كيفية توظيف هذه الموارد و استغلالها بالشكل الصحيح.

لقد اختلفت آراء الاقتصاديين في هذا المجال حول المسألة السكانية ، لكن يمكن القول إن الاحتمال الأول يمثل حالة نادرة الحدوث بينما يمثل الاحتمالين الثاني و الثالث اختلالا بين المتغيرين المذكورين و بذلك أضحت مسألة إعادة التوازن بين الموارد البشرية و السكانية

من جهة، والموارد الطبيعية والإنتاجية من جهة أخرى، الهمّ الأكبر للبلدان النامية والموضوع الأكثر جاذبية لاهتمام المدارس الفكرية المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية. هو ما سيتم تناوله في المحور التالي :

المبحث الثاني

المنظور الفكري للمشكلة السكانية والتنمية الاقتصادية

التباعد والتقارب

أن مأزق الجنس البشري هو أنه يستطيع أن يميز المشكلات التي تحيط به ، غير أنه برغم ما يمتلكه من معرفة و مهارة وفيرة ، فإنه لا يستطيع دائما أن يفهم الجذور الحقيقية و المغزى و العلاقات المتبادلة التي تتحقق بين المتغيرات و العناصر المختلفة و تبقى هذه الأمور خاضعة للتفسيرات المتعددة و المتناقضة مع بعضها البعض ، و من ثم فإنه يعجز في كثير من الأحيان عن إيجاد الحلول ، و حتى في حالة إن أوجد هذه الحلول ، فإنها ستبقى رهينة التجربة المؤجلة و التنظير الفكري اللا تطبيقي.

و هناك ثمة حقيقة أخرى لا جدال فيها هي أن الكاثر البشري يتوقف على ظروف البيئة (بمتغيراتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية) التي يعيش فيها الإنسان ذلك المخلوق الذي جعله الله سبحانه وتعالى مميزا □ و فريدا □ عن سائر مخلوقاته ، فهو يتمتع بإمكانات لو أحسن استخدامها فأنها ستؤمله لان يوجد و يطور موقعا □ أفضل لحياته و حياة أجياله من بعده ، إذا ما تصرف برشد و عقلانية و أمانة . و عندما تكون الموارد الطبيعية المتاحة والمستخدمه لسد الاحتياجات البشرية سخية و وفيرة ، و ظروف الاستقرار السياسي والاجتماعي متحققة ، فسوف تزداد الرفاهية وينمو السكان بشكل متزايد . و يلاحظ أن ذلك الوضع يقل و ربما يكون نادرا □ في حالات الأزمات المتمثلة في نضوب أو شحة هذه الموارد أو تناقصها وفي حالات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والحروب والأوبئة .

وأن الشواهد التاريخية الديموغرافية والاقتصادية زاخرة بالكثير من الحقائق الداعمة لذلك . ففي الفترة القديمة كان النمو السكاني يتسم بطابع دوري ، يمر فيه معدل النمو بدورات ارتفاع وانخفاض على مستوى العالم كله . وقد تضمنت هذه الدورات تغيرات متتالية في ثلاثة عوامل سكانية رئيسية هي (معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة)، ترجع إلى ما مرت به الظروف الاجتماعية والسياسية من تقلبات سهلت النمو السكاني خلال سنوات الرخاء والاستقرار السياسي والاجتماعي، وانخفاض معدلات الزيادة خلال سنوات المجاعات والاضطرابات . ولهذا السبب ظل خط النمو السكاني في الفترة القديمة على نفس المستوى تقريباً مع ارتفاعات وانخفاضات ضئيلة ومؤقتة، وفي النهاية فأن سكان العالم خلال الآونة الأخيرة قد تضاعف عددهم بشكل هائل، مع استمرار تزايد الاحتمالات التي تتوقع حصول تزايد منفلت لعدد السكان في المستقبل، فهناك توقعات تشير إلى أنه في عام ٢٠٣٠ سيصل العدد إلى أكثر من سبعة بلايين نسمة ، مما ينذر ببروز مشكلات بيئية واقتصادية وصحية هائلة كزيادة التلوث، و استفحال المجاعات، و انتشار الأوبئة وغيرها، كما إن من أبرز المشاكل المحورية فيما يتصل بمعالجة الروابط بين التمدن والمسائل البيئية تتمثل في أن التنمية الاقتصادية و الزيادات السكانية يؤديان حتما إلى تفاقم العديد من المشاكل البيئية (كالنفايات الصلبة والتلوث الناجم عن السيارات مثلاً) لأن كمية النفايات التي ينتجها الفرد تزداد باضطراد مع ارتفاع معدل الدخل الفردي من جهة و تزايد عدد السكان من جهة أخرى . وبالإضافة إلى ذلك، فإن (الآثار الإيكولوجية) على المدن ازدادت اتساعاً في العقود الأخيرة مع الارتفاع الحاصل في الدخل و السكان والانخفاض الحاصل في تكاليف النقل في العديد من البلدان. لذا لجأ المستهلكون ولجأت الصناعات في المدن إلى الاعتماد المتزايد على القدرة الاستيعابية للمناطق الريفية. مما أدى إلى فصل الأثر البيئي لاحتياجات المدينة من الموارد الطبيعية عن المدينة نفسها، إلى درجة أن سكانها

وأعمالها التجارية أصبحت غير واعية بما تتسبب فيه من أثر بيئي^v . و بذلك فان رقعة الخطر آخذة بالاتساع.

وبدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تظهر بوضوح أبعاد مشكلة النمو السكاني وتأثيراتها الضاغطة على الموارد المتاحة ، مما أخذ يشكل عائقاً أمام عملية النمو الاقتصادي التي تعد مهمة للنهوض بالواقع المتردي الذي يعيشه غالبية البشر على الكرة الأرضية، و منذ ذلك الحين بدأت تظهر العديد من النظريات و الدراسات التي تربط بين الزيادة السكانية و مشاكل التنمية الاقتصادية، مستهدفة تحقيق نوع من التناسب المبرر بين ما هو متاح من موارد و بين حجم السكان من خلال اعتماد وسائل مختلفة تحددها طبيعة الضرورات المتجددة لهذه المتغيرات.

لقد ظهرت العديد من النظريات السكانية في فترات مختلفة تعود لباحثين ينتمون لحقول معرفية عديدة وهي تركز على العلاقة بين السكان والموارد والحجم الأمثل للسكان في مكان وزمان معين وعلى تطور حجم السكان الذي من بين ما يقرره معدل الخصوبة السكانية (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة) ومدى إمكانية توقعه مستقبلاً وكذلك معدل الوفيات والهجرة^{vi}.

إن الاهتمام بالظاهرة السكانية لا يمكن أن نعتبره حديثاً ، بل على العكس من ذلك تماماً ، فقد اهتم المفكرون بهذه الظاهرة منذ أمد بعيد ، فكانت لأفلاطون في مؤلفاته رؤية معينة حول هذا الموضوع ، فبيّن (أن عدد السكان يجب أن يتناسب مع مساحة الدولة ومتطلبات الدفاع عنها) . كما أشار أرسطو إلى (المخاطر التي تنجم عن الفقر حين يتجاوز عدد السكان قابلية المساحة الجغرافية المتاحة . ولاستحالة زيادة رقعة الأرض زيادة تتناسب مع النمو السكاني دعا إلى الحد من نمو السكان) . أما ابن خلدون ، فقد تحدث عن (العلاقة بين تقلبات الحركة السكانية والمتغيرات الاقتصادية . وقد رأى أن كثافة السكان تسهم في تحسين شروط تقسيم العمل الاجتماعي واستغلال الثروة الاجتماعية بطريقة أفضل)

، وبالتالي فإن نظرة سريعة إلى وجهة نظر كل من هؤلاء تؤكد لنا و بما لا يقبل الشك ، إنها وجهات نظر تحاكي الأفكار الاقتصادية التي تبناها اقتصاديو العصر الحديث . ومع نشوء الرأسمالية ، بدأ الاهتمام بدراسة قوة العمل باعتبارها طاقة إنتاجية تكتسب مكانة مهمة في الحياة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق ، أخذت علاقة الترابط بين مجمل النشاط الاقتصادي والتطور السكاني ومعدلات النمو السكاني تكوّن مجالاً مهماً في الأبحاث الاقتصادية . وتوجه الاهتمام النظري نحو دراسة هذه العلاقة، لما لها من أهمية في تطور النظام الرأسمالي.

وبعبارة أخرى فإن مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية قد أوجدت شروطاً موضوعية جديدة لتطور علم الاقتصاد السياسي وعلم السكان. فلم يعد هذان العلمان مجرد أفكار عامة، بل اتخذتا في أوروبا صيغة المعارف العلمية المنسقة، وتكونت بذلك بدايات نشوء النظريات الاقتصادية والسكانية.

لقد كان للمذهب التجاري الفضل في ظهور المفاهيم والمقولات الأولية في علم الاقتصاد السياسي، ولكن هذا المذهب الذي كان يعبر عن أولى مراحل تطور رأس المال التجاري، ويؤكد على دور الربح التجاري في تكوين الثروة الاجتماعية، لم يعط أهمية للعنصر البشري، ومن ثم لم يهتم بالمسألة السكانية، كما لم يتعرض أنصاره من أمثال توماس مان وجون لوك وجيمس ستوارت لهذا الموضوع. و في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا ظهرت مدرسة الطبيعيين من سنة (1756 م) إلى سنة (1778 م)،

وهي المدة التي عاشتها هذه المدرسة ^{vii} ، وقد كان معظم منظري* هذه المدرسة من مُلاك الأراضي الواسعة، ولذلك فإنهم عملوا على إعلاء شأن الزراعة وبيان أهميتها في التقدم الاقتصادي، فقد كانت تمثل من وجهة نظرهم العمل الإنتاجي الوحيد. و من هنا اهتم هؤلاء بعنصر العمل، ذلك العنصر الذي يمتلكه العنصر البشري فقط، و قد اعتبر هؤلاء إنّ الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يُعدّ منتجاً، لأنها تدرّ ناتجاً أكبر من المواد التي

استُخدمت في الإنتاج، وانطلاقاً من مبدأ الناتج الصافي الذي يتأتى من الزراعة فقط (وفقاً للطبعيين)، فقد قسّم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات، الطبقة المنتجة، والطبقة العقيمة، وطبقة مُلاك الأراضي، ومن هنا أصبح العنصر البشري يمارس دوراً مؤكداً في الحياة الاقتصادية لا يمكن نكرانه.

ونظراً لمكانة العمل الزراعي عند الطبعيين فإن عدد السكان في مجتمع ما يتوقف، إلى حد كبير، على كمية المنتجات الغذائية الضرورية لإعادة تجديد السكان. ووفق (ريتشارد كانتيون) الرائد الأول الذي مهد للنظرية (الفيزيوقراطية) بين معدلي النمو السكاني لدى الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، وتطرق (فرانسوا كيناي) مؤسس مدرسة الطبعيين، في أكثر من موضع، إلى العلاقة بين الإيراد الفردي ومستوى المعيشة من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى.

وعندما ينتقل الحديث إلى المدرسة الكلاسيكية "Classical school" التي امتدت ظلالها لأكثر من قرنين ونصف، وبالتحديد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين. نجد أن منظري هذه المدرسة** (الذين يعدوا مؤسسي علم الاقتصاد السياسي التقليدي)، كانوا ينادون بعدم تدخل الدولة في أيّ من أوجه النشاط الاقتصادي، لأنّ نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة، كون الأفراد أكثر فعالية في استغلال الموارد، حرصاً منهم على تحقيق مصلحتهم الخاصة^{viii}. لذا فقد تعرض هؤلاء إلى المسألة السكانية من حيث ارتباطها بالحالة الاقتصادية من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة. وفي ذات المسار الكلاسيكي، فقد أكد آدم سميث أن للإمكانات الغذائية المتاحة تأثيراً كبيراً في الكثافة السكانية، كما حاول ديفيد ريكاردو، أن يبرهن على وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره. إلا أن من بين ما تقدم يمكن القول إن من أبرز وأشهر النظريات السكانية التي عالجت العلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الاقتصادي والقس الانكليزي روبرت مالثوس (1776 - 1834) في كتابه "تجربة حول قانون السكان" الذي نشر في أواخر القرن الثامن عشر، والتي لازالت موضع جدل و نقاش في كثير من الدراسات الاقتصادية، ولحد الآن. وهي تنص: (على أن قدرة الإنسان على الإنجاب أعظم منها

على إنتاج ضروريات الحياة) وباختصار فقد رأى مالثوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش ويمكن صياغة ذلك حسابياً بأن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية بينما لا تزايد وسائل العيش إلا وفق متوالية حسابية ، و بناءاً عليه قال (بأن العالم مقبل عاجلاً □ أم آجلاً □ على أزمة حادة و مجاعة مخيفة، و اضطرابات عنيفة تهدد البشرية و أمن العالم و تعصف بكيانه و استقراره)^{ix} . و توالى النظريات بعد ذلك ما بين مؤيد لمالثوس و بين مخالف له ، و من أشهرها نظريات القانون الطبيعي في نمو السكان ، و التي نادى بها فلاسفة و مصلحون اجتماعيون مثل مايكل توماس سادلر (1780-1835) ، و الذي يرى بان القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان على النقيض تماماً من القانون الذي جاء به مالثوس، فكان من رأيه أن ميل البشر إلى الزيادة سوف يتناقض بالطبيعة كلما زاد الازدحام ، و إن أعدادهم تتوقف عن الزيادة حينما يستطيع عدد من السكان تحقيق أكبر قدر من السعادة مع تساوي جميع الأشياء الأخرى^x . أما الاقتصادي و الفيلسوف الاجتماعي الانكليزي توماس دبلداي (1790 - 1870) ، فقد رأى بان الزيادة في عدد السكان ترتبط ارتباطاً عكسياً بمواردهم من الغذاء ، فكلما تحسن مورد الغذاء حدث تباطؤ في زيادة أعدادهم^{xi} . و اعتقد الفيلسوف الانكليزي هربرت سبنسر (1820 - 1903) بوجود قانون طبيعي يخلي مسؤولية الإنسان من التحكم في زيادة عدد أفرادهِ ، و هو يتوجه دائماً نحو تخصيص المزيد من الوقت و الجهد لتحقيق التنمية الشخصية و العلمية و الاقتصادية^{xii} . و هناك نظريات اجتماعية تناولت التوازن بين السكان و الموارد ، و من أشهر المنادين بها المصلح الاجتماعي الأمريكي هنري جورج (1897-1939) ، و الذي كان يرى بان البشر على خلاف الكائنات الأخرى، من حيث إن زيادة عددهم تتضمن زيادة غذائهم. و لكن هذا الوضع لا يتحقق إلا إذا تساوى الناس في فرص الوصول إلى موارد الأرض^{xiii} . أما الكسندر موريس سوندرز ، فيرى بان الإنسان جاهد دائماً في سبيل الوصول إلى العدد الأمثل و الذي ينتج أعلى متوسط من العائد بالنسبة للفرد الواحد ... وهو يرى بان الزيادة في السكان ترتبط إلى حد كبير بنوعية أفكارهم^{xiv} . أما الاقتصادي كولن كلارك على رأس المتفائلين الذين

يؤمنون بقدرة العلم على تذليل العقبات ، و إن هناك طاقات كبيرة لم يستغلها الإنسان بعد ، و إن بمقدور العالم أن يضاعف من إنتاجه الغذائي ليتلاءم و الزيادة السكانية^{xv} .

إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن نظرية - مالتوس تعتبر أول نظرية حديثة تناولت العلاقة القائمة بين السكان والظروف الاقتصادية بشكل متناسب، بالرغم من تشاؤمها بأن النمو السكاني يحكمه قانون طبيعي مطلق ينمو بمتواليات هندسية بينما يتم النمو الاقتصادي وفق متواليات حسابية ، مما أدى به إلى طرح مواقف غير إنسانية للحد من النمو السكاني .وقد بينت هذه النظرية أن حجم أي سكان يتوافق مع حجم وسائل العيش وخاصة الغذاء ، بمعنى أن الحد الأقصى لعدد السكان يتكلف بما يتوافر للمجتمع من وسائل الغذاء ، وإن التزايد في معدلات العيش سبب مباشر في تزايد معدلات السكان .وتقلل هذه النظرية من قدرات الإنسان وملكوته على الممكّنات ،و من جانب آخر فقد دلت تجربة أوروبا بذاتها التي شهدت انفجارا □ سكانيا □ ضخما □ في فترة وجيزة خلال القرن التاسع عشر أدى إلى تزايد سكاني أسهم بشكل ملحوظ في تقدم اقتصادي وسياسي لمصلحة هذه البلدان وقد ألقى ذلك الكثير من الشكوك حول هذه النظرية ، ووجهت لها انتقادات بارزة ، نذكر منها :-

الانتقاد الأول :- الإسراف بالتشاؤم فيما يخص مستقبل البشرية.

الانتقاد الثاني :- أهمل العلاقة بين السكان و الموارد الاقتصادية ككل ، و ركز فقط على العلاقة بين السكان والموارد الغذائية.

الانتقاد الثالث :- تطرق إلى العلاقة بين الزيادة السكانية و عجز الموارد الغذائية، لكنه لم يتطرق إلى العلاقة العكسية بين زيادة الموارد الغذائية و انخفاض السكان .

الانتقاد الرابع :- لم يأخذ بنظر الاعتبار تغير المستوى التكنولوجي و أثره في مستوى الإنتاج الزراعي.

الانتقاد الخامس :- إن ادعاءه بأن معدل الزيادة السكانية يفوق معدل الزيادة في السلع الغذائية، لا يصح في عالمنا اليوم، حيث نجد إن معدلات الزيادة في الإنتاج الزراعي، و الناتج عموماً تفوق معدلات الزيادة السكانية في غالبية الدول.

الانتقاد السادس :- يمكن أن نميزه من خلال قراءتنا لمحتوى النظرية ، و هو أن الحلول و الوسائل الهادفة لتقليل من المخاطر و التي يقترحها في نظريته، لا يمكن التسليم بإمكانية تنفيذها أو جدواها.

إلا أنه بالرغم من ذلك فقد كانت النظرية المalthوسية بمثابة القاعدة الفكرية التي قامت عليها التفسيرات اللاحقة لطبيعة العلاقة الأزلية بين الزيادة السكانية والتنمية، وقد تأثر بها من بعده الاقتصاديون الكلاسيك و النيوكلاسيك، فمنهم من قبلها جملة وتفصيلاً ، ومنهم من انطلق بقبول جزء أو أجزاء منها لتكوين نظرياته الاقتصادية التي عالج بها مستقبل النمو الرأسمالي . وقد وقف المفكرون الماركسيون موقفاً مصادماً للنظرية سواء من حيث شرحها للعلاقة السكانية والاقتصادية أو من حيث مفهومها الفلسفي لتطور المجتمعات، منطلقين في ذلك من الإقرار بوجود الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية، وإن البؤس الاجتماعي الذي يتولد نتيجة الاختلال بين السكان والتنمية في هذه المجتمعات نابع من عيوب هذا النظام ، أما في المجتمعات الاشتراكية وفقاً لتصوراتهم فلا وجود للتناحر الطبقي وإن قوانين التنمية الاشتراكية وقوتها تؤهلها لحسم الاختلال بين السكان والتنمية واستيعاب فائض السكان.

و عند العودة إلى الاقتصاديين الكلاسيك، نجدهم قد انطلقوا من نظرية مalthوس للسكان في صياغة نظرية التوزيع التي تبناها للعلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي. وطبقاً لهذه النظرية فإن النمو الاقتصادي يتوقف على مستوى الأرباح . وهذا بدوره يعتمد على مستوى الأجور المدفوعة للعمال ومستوى الأجور يتوقف على مستوى السلع الزراعية

الغذائية ، وهذا يحدد مستوى الربح (عائد الأراضي الزراعية) . وأدى بهم ذلك إلى دراسة تطور الأنصبة النسبية للناتج الإجمالي بين طبقات المجتمع لاكتشاف قوانين التوزيع المحدودة للتطور الاقتصادي.

وكلما زادت معدلات التراكم زاد الطلب على العمالة مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور وفق نظرية (العرض والطلب) وعندما ترتفع الأجور فوق مستوى الكفاف - طبقاً لنظرية مالثوس - يرتفع مستوى المعيشة للعمال مما يؤدي إلى زيادة سكانية تضغط على موارد الغذاء . وبما أن الأراضي الزراعية محدودة ، يتم اللجوء إلى الأراضي الأقل خصوبة مما يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وفق قانون الغلة المتناقصة الذي امنوا به، وعندها ترتفع أسعار السلع الغذائية مما يجبر العمال إلى إنفاق جزء أكبر من مداخلهم على هذه السلع فيقل الطلب على السلع المصنعة . وعبر الزمن تستمر أسعار السلع الغذائية في الارتفاع لتجر معها ارتفاعات متتالية في معدلات الأجور النقدية ، وتدهور من ثم معدلات الربح . ومن هنا ينخفض معدل التراكم إلى أن يصل إلى الصفر ويدخل الاقتصاد مرحلة السكون وتفترض هذه النظرية ونظرية مالثوس أن إبطاء النمو السكاني شرط مسبق للنمو الاقتصادي .

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشرت الثورة العلمية التكنولوجية محدثة نمواً هائلاً في الفنون الإنتاجية وفي الصناعات الثقيلة والتوزيع في زراعة الأراضي . وظهرت ثمارها في زيادة مستوى الإنتاجية وزيادة المساحات المزروعة وارتفاع معدل الربح مسبباً تزايداً في تراكم رأس المال والناتج المحلي وفرص التوظيف . وفي هذه الفترة حدث تحول هام في الفكر السكاني تصدى له الكلاسيك الجدد . وبدأ التركيز على بحث العلاقة بين السكان والإنتاجية ، إذ أن تأثير التزايد السكاني على حجم الإنتاج لم يعد ينظر إليه نظره مطلقة حيث أن هذا التأثير يختلف

طبقاً لعرض عوامل الإنتاج الأخرى وطبقاً لدرجة التطور الاقتصادي والسكاني للدولة، بمعنى أن الزيادة السكانية يمكن - تحت شروط معينة أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويمكن لها على العكس من ذلك أن تؤدي إلى تدهور في هذه الإنتاجية تحت سيادة شروط أخرى.

وقد اتسم فكر الكلاسيكيين الجدد بثلاث خصائص مهمة: -

الأولى : أن النمو الاقتصادي و الاقتصاد القومي، كلاهما يتطور وفق عملية تدريجية أو مسار تدريجي (Gradualist) و ليس دفعة واحدة ، وهذه العملية بدورها تتم من خلال التفاعل القائم بين مختلف المتغيرات و الجزئيات الاقتصادية المكونة لكليهما. الثانية : إن النظام الرأسمالي يمتلك القدرة على تخطي القيود التي تضعها البيئة المادية وتعترض طريق النمو .

الثالثة : هي أن النمو يتحقق باعتباره منسجماً ومتوافقاً ويفيد جميع الطبقات ، وإن أنصبه دخوله المختلفة تميل للتزايد كلما تقدمت التنمية إلى الأمام. خلاصة نظريات الكلاسيكيين الجدد:- إن عملية التنمية قادرة على تخطي العقبات التي تخلقها البيئة أو التزايد السكاني، وأنه لا يوجد تعارض بين نمو السكان ونمو الاقتصاد . وقد آمنوا بأنه مع ارتفاع مستوى المعيشة وتقدم المجتمع يميل الناس إلى تنظيم أعدادهم بشكل طوعي من خلال تطبيق الموانع الوقائية.

لقد قدمت مدرسة الكلاسيكيين الجدد بذلك تفسيراً أو معالجة صحيحة لمشكلة السكان والتنمية في البلدان المتطورة. و بخلافه لم تقدم ما هو مقنع بالنسبة للبلدان النامية .

ولعل من المفيد و نحن بصدد استعراض المنظور الفكري للمشكلة السكانية أن نتطرق لنظرية التحول الديمغرافي كنموذج لواحدة من النظريات المطروحة على صعيد العالم المتقدم

، فقد شهدت البلدان (الأوروبية) ما يعرف بظاهرة التحول الديمغرافي منذ بداية القرن العشرين وتمثل هذه الظاهرة بالانتقال من خصائص ديمغرافية متمثلة في معدلات ولادة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة أعقبها في فترات زمنية لاحقة انخفاض هذه المعدلات المرتفعة إلى مستويات منخفضة أدت إلى زيادة النمو السكاني الطبيعي بمعدل لا يتعدى الـ (1 %)^{xvi}.

تبين نظرية التحول الديمغرافي في البلدان الأوروبية التوافق بين المراحل الديمغرافية الثابتة التي يمر بها المجتمع وظروف تغيره ونضوجه.

لقد مرت بلدان أوروبا بخمس مراحل في تحولها الديمغرافي :-

المرحلة الأولى :- الممتدة حتى عام 1750 ، واتسمت بارتفاع واضح في معدل المواليد ومعدل الوفيات و في هذه المرحلة أتمم الوضع الاقتصادي بالركود ويتخلف القطاع الزراعي ، وبالعلاقات الإنتاج المعوقة لأي تقدم اقتصادي .

المرحلة الثانية :- الممتدة من عام 1750 إلى 1880 ، واتسمت بارتفاع معدل المواليد والانخفاض البطيء في معدلات الوفيات وبالتالي حصول تزايد نسبي في معدل النمو السكاني. وفي هذه المرحلة بدأت البلدان الأوروبية بالتحول التدريجي إلى النظام الرأسمالي، وأصبحت الصناعة هي المجال الرئيسي للإنتاج والدخل والتوظيف . وقد استوعبت الصناعة نسبة هامة ومتزايدة من القوة العاملة ، وفي نفس الوقت تطورت أساليب الزراعة وارتفع مستوى الإنتاج وإنتاجية ، وزالت بالتالي أخطار المجاعات وما تسببه من وفيات. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى انخفاض معدل الوفيات زيادة الإنفاق العام على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بها . وإن كانت هذه المرحلة قد تميزت بالنمو السكاني فإن القطاعات الاقتصادية الحديثة استوعبت فائض السكان.

المرحلة الثالثة :- الممتدة إلى عام 1930 م فقد اتسمت بالتدني في معدلات الخصوبة وهبوط سريع في معدل الوفيات . وفي هذه المرحلة تزايد معدل نمو السكان بشكل سريع ، وفي هذه المرحلة حصل تطور هام أدى إلى انخفاض معدلات الولادة والوفيات . فقد أدى التطور الهائل لفنون الصناعة إلى طلب نوعيات خاصة من العمالة المتعلمة والمدرّبة، وأصبح بالتالي تعليم الأطفال وتأهيلهم شرطاً ضرورياً لالتحاقهم بسوق العمل . وأصبحت كثرة الأطفال مشكلة اقتصادية مرهقة للأسرة ، وأصبح لذلك تأثير واضح في تخفيض معدل المواليد . ومن ناحية أخرى توافرت للمرأة فرص كثيرة للعمل . وقد ترتب على ازدياد أعداد النساء العاملات حدوث تغير واضح على وضعها الاجتماعي السابق ، وفي هذه المرحلة أيضاً تقدمت وسائل العلاج والطب مما أثر على تدني معدلات الوفيات .

المرحلة الرابعة:- الممتدة منذ عام 1930 م فقد تميزت فيها البلدان الأوروبية باستقرار نسبي واضح في النمو السكاني ، وقد تميزت هذه المرحلة بتعادل معدلات المواليد والوفيات ، ولكن في مستويات منخفضة وفي هذه المرحلة ، ترسخت العوامل التي أدت إلى أضعاف معدلات الولادة وتخفيض معدل الوفيات مما جعل معدل النمو السكاني ينخفض.

المرحلة الخامسة :- وتمر بعض هذه البلدان بهذه المرحلة ، التي من سماتها المستويات المنخفضة لمعدلات الولادة والوفيات، ولكن عدد الوفيات يزيد عن عدد المواليد ويكون معدل النمو السكاني سالباً .

وقد واجهت هذه النظرية انتقادات كثيرة منها :-

١- عدم تطابق المسار الديمغرافي لبعض البلدان الأوروبية عن ذلك الذي توضحه النظرية.

٢- عدم إمكانية استخدامها في التنبؤ بمستقبل واتجاهات المعدلات الديمغرافية لشعوب البلدان النامية .

إلا إن هناك من يعتقد بأنها تقدم تفسيراً معقولاً في مجملها لارتباط المشكلة السكانية بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية.

إن المتابعة التاريخية لحركة النمو الاقتصادي في كبرى البلدان المتقدمة خلال القرن الماضي (تحديداً □) تبين أن الـ (GDP) ورأس المال و السكان ، قد تضاعف كل منها بشكل واضح، و إن عملية تعميق رأس المال* قد كانت السمة الغالبة للاقتصادات الرأسمالية، كما إن التقدم التكنولوجي فيها قد رفع إنتاجية رأس المال و العمالة بشكل ملحوظ ، لذا فإن عملية النمو الاقتصادي في هذه البلدان تميزت بارتفاع حجم رأس المال بمعدل أسرع من ارتفاع عدد السكان و التشغيل، و الأمر الذي كان يسهم بشكل واضح في دعم مرتكزاته هو عملية (تعميق رأس المال) ، لذا فإن النجاح الحقيقي في مواجهة المشكلة السكانية مرهون بالنجاح في عملية تعميق رأس المال، و ما يترتب عليها من ارتفاع في حجم رأس المال، و ارتفاع المتوسط الحقيقي لإيرادات العاملين، و الاحتفاظ بقدر معقول من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الادخار القومي و الاستثمار القومي....الخ. و من خلال ما سبق يتبين أن التزايد السكاني لا يمكن أن يكون دائماً حائلاً أمام عملية النمو الاقتصادي^{xvii}.

و لا يفوتنا بهذا الصدد التطرق إلى (نظرية الحجم الأمثل للسكان) ، و بموجبها إن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذي يصل عنده الناتج المتوسط إلى أعلى ما يمكن، و يكون متوسط دخل الفرد عند هذا المستوى قد وصل إلى أقصى حد له ، في ظل مستوى ثابت للموارد و المعرفة الفنية.

و بالتالي تكون العلاقة بين الزيادة السكانية و الزيادة في الناتج المتوسط علاقة طردية في البداية حتى تصل إلى أعلى نقطة على منحنى الناتج المتوسط فتتحول بعد ذلك إلى علاقة عكسية. وهذه النظرية بالرغم من منطقيتها إلا أنها تستغرق في التصور النظري ،

بالإضافة إلى عدم وجود نتائج إحصائية صحيحة لها مهما كانت دقة الأساليب الإحصائية كما إن العلاقة بين حجم الموارد و السكان لا تتوقف على الحجم المطلق للسكان بل تتوقف على الترتيب العمري و على نوعية القوى العاملة، و قد تكون افتراضات هذه النظرية صحيحة في المجتمعات البدائية في الدول النامية، أما في المجتمعات المتقدمة فانه من المستحيل تطبيق الحجم الأمثل للسكان ذلك لان المستوى المعاشي للأفراد لا يتوقف على عدد السكان فقط، و مساحة الأراضي الزراعية ، أو توافر الموارد الطبيعية، و لكن هناك عوامل أخرى مثل الظروف الاقتصادية السائدة و هي بطبيعتها متغيرة و ليست مستقرة خاصة و نحن في عصر (العولمة) المليئة بالمتغيرات العالمية و المتغيرات المحلية المتأثرة بها.

المبحث الثالث

المشكلة السكانية وتداعياتها الفكرية في البلدان النامية

بعد أن تم تقديم تفسيرات مقنعة إلى حد ما لمشكلة النمو السكاني في البلدان المتقدمة، خف الجدل والنقاش حول هذه المسألة في هذه البلدان لينتقل لمواجهة آثار الانفجار السكاني على قضايا التنمية في البلدان النامية ، فظهر تبعاً لذلك كم وافر من الدراسات والأبحاث والنظريات لتشكيل امتداداً للمدارس الفكرية التي تناولت هذا الموضوع.

ففي الوقت الذي يرى فيه المalthوسيين الجدد أن إبطاء معدل النمو السكاني هو شرط مسبق للنمو الاقتصادي في البلدان النامية ، فان البعض الآخر من المفكرين الكلاسيكيين الجدد يرى أنه في حالات معينة يشكل النمو السكاني شرطاً إيجابياً من شروط التنمية .وتراوحت نظريات كل هؤلاء بين سلبيات وإيجابيات النمو السكاني على التنمية، و انطلقوا في تفسير المشكلة السكانية من خلال دراساتهم لعوامل النمو الاقتصادي ممثلة بالنمو الحاصل في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، و ينكر

المالطوسيون الجدد أي أثر إيجابي للنمو السكاني على التنمية، مشيرين إلى خصائص الوضع الديمغرافي لهذه الدول حيث يتسم عنصر العمل بانخفاض في كفاءته الإنتاجية، وشيوع البطالة بأنواعها، وتركز العمالة في قطاعات الإنتاج، الأولية، وسوء المستوى الصحي والسكني، والغذائي للسكان وشيوع الأمراض بينهم، وانخفاض متوسط العمر وارتفاع نسبة الإعالة. ومقياس التخلف لديهم هو متوسط دخل الفرد ومدى بعده أو قربه من حد الكفاف. ويرون كذلك أن التخلف حالة تعيد إنتاجها بنفسها، بمعنى آخر، ثمة نوع من التوازن في الاقتصاديات المتخلفة يحدث ولكن دون أي تطور يذكر، أي أن هذا التوازن يعيد صياغة نفسه من خلال تصارع القوى المؤدية للتنمية مع القوى المضادة لها. و الفكرة الأساسية هنا هي أن التغييرات التي تحدث في الاقتصاد المتخلف وتدفعه نحو زيادة مستوى الدخل، ما تلبث إن تولد ردود فعل معاكسة ومضادة تمتص الأثر الإيجابي للزيادة في الدخل وتعيده مرة أخرى إلى حالة حد الكفاف*، و خلاصة الفكرة لدى هؤلاء الاقتصاديين هي أن الأثر الإيجابي للتنمية والمتمثل في زيادة الاستثمار يمتصه الأثر السلبي لزيادة السكان. وفي هذه الحالة فإن تعظيم هذا الأثر الإيجابي يتمثل بالضرورة في إبطاء معدل النمو السكاني.

و من وجهة نظرنا، انه وفقاً لهذا الكلام ستبقى الحدود الزمنية لاستمرارية (إبطاء معدل النمو السكاني) مجهولة إلى حد ما، فلا يمكن تحديد السقف الزمني الذي تتوقف عنده عملية الإبطاء، و لو استمر ذلك إلى ما لا نهاية، فإن هذا يعني تناقص في أعداد العناصر البشرية التي هي في الواقع (رأس مال) هذه الدول الخلاق لتحفيز و إنجاح عملية التنمية، أضف إلى ذلك فإن المالطوسيين لم يحددوا ماهية و فاعلية الوسائل الهادفة لتحقيق الإبطاء في النمو السكاني، التي أيا كانت ستكون متعارضة مع الأجواء الفكرية التي تسود في غالبية المجتمعات النامية.

من جهة أخرى يرى الكلاسيكيون الجدد أن النمو الاقتصادي هو عملية تدريجية، وأن الاقتصاد يتطور وينمو من خلال التفاعل القائم بين مختلف الجزئيات المكونة له، منتقدين بذلك العلاقة بين النمو السكاني ونمو الدخل القومي ، وهم يرون إن الإنتاج الحدية للعمال الإضافية الناجمة عن الزيادة السكانية مساوية للصفر وإذا كانت هذه العلاقة إلى حد ما تنعكس على الإنتاجية في القطاع الزراعي فإن الواقع يشهد بان فائض العمالة في الزراعة يتجه إلى القطاعات الحديثة ذات الإنتاجية الحدية الموجبة .وبما أن حركة التنمية تتجه إلى خلق مثل هذه القطاعات فإن قضية التخلص من الأثر السلبي للزيادات السكانية تعد أمرا ممكنا ، كما أن عملية زيادة الإنتاجية لن تكون مستحيلة في ذات الوقت من هذا المنطلق الفكري أصبح الاهتمام ضروريا بمعرفة تأثير النمو السكاني على المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالنمو الاقتصادي .وقد خلص بعضهم إلى وجود تأثيرات سلبية للنمو السكاني على الادخار، ذلك أن الزيادة السكانية تؤدي إلى رفع معدل الإعالة وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، واللجوء إلى فرض الضرائب أو التمويل التضخمي لمواكبة هذه الزيادة في الإنفاق مما يقلل من فرص تزايد الادخار الخاص والعام على السواء و ما يؤخذ على هذا الرأي هو أن نقص مدخرات الأسرة الناتجة عن الأعباء المعيشية يعتمد على ثبات دخلها ، وإن الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات هو في حقيقة الأمر استثمار في رأس المال البشري له مردودا ته المستقبلية، وإن الضرائب يمكن زيادتها لمواكبة الإنفاق الحكومي من خلال فرضها على النشاطات الاقتصادية المستحدثة . وأما التأثير السلبي للنمو السكاني على القطاع الزراعي فهو أمر لا يمكن التأكيد من صحته إلا في حالة الاستقلال الكامل للأراضي الزراعية ، وإن القدرات الإدارية وكفاءة

الاستغلال للموارد قد وصلت إلى درجتها القصوى . وهذه شروط مازال بمقدور البلدان النامية تحقيقها.

ويرى فريق آخر من المفكرين أن هناك علاقة ايجابية بين معدلات النمو السكاني المتزايدة ومعدلات النمو الاقتصادي الممكنة ، ذلك من دراسة السلوك الاستهلاكي للأسرة (فرضيه ديوزنبري^{xviii}) وتفسير آلية تأثير الضغط السكاني في دفع التنمية الاقتصادية (فرضية هيرشمان) ومضمون النظرية الأولى هو محاولة الأسر المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك سبق لها تحقيقه في الماضي ومقاومة أفرادها لأية انخفاض في دخولها، أي أن الأسر يتأثر سلوكها الاستهلاكي ليس فقط بالدخل الحالي، وإنما تتأثر بأعلى دخل حصلت عليه في الماضي ، لذلك ستبذل جهود مضاعفة في العمل للمحافظة على مستوياتها المعيشي ، ووفقا لهذه النظرية أيضا: إن المحدد الرئيسي للاستهلاك هو الدخل النسبي للأسرة مقارنة بدخل الأسر الأخرى المحيطة بها ، فالأسرة تقوم بتقليد الأسر الأخرى المجاورة لها، وفي هذه الظروف ينبغي على المجتمع تحت أفضل الظروف المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للفرد برغم الزيادة السكانية

أما مضمون الفرضية الثانية فيذهب إلى انه في حالة التزايد السكاني فان جهوداً كبيرة ستبذل من قبل الأسر بدافع المحافظة على مستويات معيشية مقبولة و لائقة إلى حد ما ، و ذلك من خلال اكتساب الأفراد للمهارات و المعارف التي ستعكس حتما في نهاية الأمر على مستوى كفاءتهم الإنتاجية ، كما أن تأثير الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي في المدى القصير قد لا يكون إيجابيا، و لكن في المدييات التالية يكتسب الأفراد قدرات جديدة وترتفع كفاءتهم الإنتاجية وبالتالي سيزداد الدخل الحقيقي للفرد ويصبح النمو السكاني مرتبطاً □ بالنمو الاقتصادي . في مراحل متقدمة على المدى الطويل تكتسب عملية النمو قوة دفع ذاتية تضمن استمرارها حتى لو حصل بطء في النمو السكاني كما هو الحال في معظم البلدان المتقدمة.

وانطلاقاً مما ذكر من نظريات و أفكار و دراسات في هذا المجال على مستوى البلدان النامية، و التي يمكن قراءتها في كافة المصادر العلمية المتخصصة ، يمكن أن نخلص إلى وجهة نظر و رؤية خاصة حول هذه النظريات و الدراسات ، و على النحو الآتي :-
أولاً :- أن هذه النظريات هي امتداد فكري لتلك التي عالجت ذات المشكلة في المجتمعات المتقدمة، و كواقع حال هناك اختلاف واضح بين المجموعتين (النامية و المتقدمة) ، و بالتالي فإن ما يصح في إحدهما لا يمكن ، بل من غير المنطقي أن يصح في الأخرى ، سواء من حيث البحث عن جذور المشكلة ، أو تحديد متغيراتها ، أو آثارها ، أو معالجتها.

ثانياً :- إن صحة البعض من التفسيرات التي جاءت بها هذه النظريات لمناقشة واقع السكان و التنمية في البلدان النامية ، لا يمكن نكرانه بسهولة ، لكن مع ذلك يمكن القول أن هذه التفسيرات و النظريات تعاملت مع البلدان النامية و كأنها كيان واحد يسير على نسق واحد ، دون الأخذ بنظر الاعتبار إن هذه البلدان متباينة من حيث ظروفها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و درجة نموها و قدراتها و إمكانياتها المتاحة و تطلعاتها الطموحة ... الخ .
ثالثاً :- إن النظريات التي تناولت المشكلة السكانية في المجتمعات المتقدمة ، قد ثبت البعض منها صحته، و البعض الآخر لم يثبت صحته لا نظرياً □ و لا تطبيقياً، و بالتالي لا يمكن التسليم بصحته و تعميمه على مستوى البلدان النامية.

و لم يتوقف الجدل الفكري حول معالجات النمو السكاني في البلدان النامية و تأثيراته المتبادلة مع الحركة التنموية فيها ، منذ النصف الثاني من القرن العشرين و لحد الآن . فقد صدرت مواقف دولية توفيقية عديدة أجمعت غالبيتها على أنه إذا كان للمتغيرات السكانية تأثيرها على التنمية فإن للتنمية أيضاً □ تأثيرها على اتجاهات النمو لسكاني وأصبح يقينا □ لا يقبل الشك لدى الجميع أن صوب المعالجة للأزمة السكانية يتجه نحو التنمية بيد أن هذا الجدل استمر حتى يومنا هذا ، فتجربة التنمية خلال العقود الثلاثة

الماضية في البلدان النامية ، تميزت بكونها قد شكلت منعطفا مهما لدى العديد من البلدان النامية لتعمل على تغيير سياساتها السكانية وأساليب مواجهة الزيادات السكانية، و أخذت هذه البلدان تنظر إلى الموضوع بجدية أكثر من ذي قبل .

المبحث الرابع

الزيادة السكانية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية و الاقتصاد الكلي

إن الاختلال بين السكان و الموارد يمثل مشكلة جدية بالبحث و التحليل، على اعتبار إن لها آثار مهمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تنطوي عليها النظرية الاقتصادية الكلية، ومن هذا المنطلق نجد انه من المناسب أن نتعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين الزيادة السكانية و الاقتصاد الكلي، فهي بدورها تحدد الملامح العامة التي تربط بين الزيادة السكانية و تأثيراتها على عملية التنمية الاقتصادية.

أولاً:- السكان هم القوة المنتجة الرئيسة في الاقتصاد

إن الشرط الأساسي المسبق للإنتاج مهما كان نوعه وطبيعته وأسلوبه هو توفر الأيدي العاملة، و هذا بدوره يتوقف على حجم السكان في المجتمع المعني. ويشترط أسلوب الإنتاج السائد، وفقاً لمستوى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وجود حد أدنى من السكان، ومعدل نمو مناسب (فقد يكون هذا المعدل كبير أو صغير إلى الحد الذي يتناقض فيه مع مستوى الإنتاج مما يخلق فجوة تعمق من طبيعة المشكلة القائمة بين حجم السكان و التنمية الاقتصادية) وتركيبية سكانية معينة (فهناك فئات عمرية لا يمكنها أن تمارس العمل مثل الأطفال و كبار السن .. الخ) . ومن دون توافر هذه الشروط لن يتمكن أسلوب الإنتاج من إنجاز وظيفته الاجتماعية بكفاية ملائمة للتطور الاقتصادي المنشود. ومن ناحية أخرى فإن لأسلوب الإنتاج حداً أمثل من السكان. فإذا انخفض عدد السكان ومعدل النمو السكاني عن

الحد الأدنى المطلوب أو تجاوز الحد الأقصى الملائم فإن عملية الإنتاج الاجتماعي تبدو غير قادرة على أداء مهامها. وربما يتعرض النظام الاقتصادي برمته في بعض الحالات للخطر.

وبذلك يمكن استنتاج انه في أي مجتمع من المجتمعات : أن العدد الموافق من السكان يختلف من أسلوب إنتاج إلى آخر، كما يختلف من مرحلة إلى أخرى في تطور أسلوب الإنتاج ذاته. ومفهوم الحجم الأمثل للسكان تحدده شروط كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، أي إن حجم السكان الموافق مشروط بطبيعة النظام الاقتصادي السائد وقوانينه الاقتصادية الموضوعية، وخاصة القانون الاقتصادي الأساسي، ومشروط أيضاً بمستوى الوعي الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين السكان (كقوة منتجة رئيسة) و(نمط النظام الاقتصادي السائد) تطرح مسألة الحجم الأمثل للسكان واستخدامه معياراً للحجم الفعلي للسكان. وليس الحجم الأمثل للسكان علاقة عددية جامدة، فهو يتراوح بين الحد الأدنى الضروري والحد الأقصى للسكان. ويتوقف هذا الحجم على ديناميكية النظام الاجتماعي وقدرته على الاستيعاب. فكلما كان النظام الاجتماعي أقل تطوراً كان الحيز بين الحد الأدنى والحد الأقصى محدوداً. وفي هذه الحال يلاحظ وجود ميل إلى ثبات نسبي في عدد السكان. وبالمقابل، فكلما اتسم النظام الاجتماعي بالتطور السريع كان الحيز أكثر مرونة وملائمة لهذا التطور.

و في الحياة الواقعية ، يلاحظ في كثير من الحالات أن معدل نمو السكان ينحرف زيادة أو نقصاناً عن معدل النمو الاقتصادي، وينجم هذا الانحراف عادة عن تأثير عدد من العوامل مثل التطور التقني والعلمي والقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. وقد يكون هذا الانحراف ذا طبيعة انتقالية طويلة الأمد. فقد يظهر، بعد مرحلة تطور في غالب الأحيان، التطابق بين الحجم السكاني الفعلي والحجم الأمثل. وإن تحقيق مثل هذا التطابق تحدده

الإمكانات الواقعية لأسلوب الإنتاج مثل إمكانات التشغيل وتوفير الاحتياجات الاستهلاكية للحجم الأمثل للسكان. لذا يعتمد بعض الباحثين إلى القول إن الحجم الأمثل للسكان هو حجم السكان الضروري اقتصادياً □، وتجدر الإشارة إلى أن الحجم الأمثل للسكان هو الذي يتناسب مع حجم الموارد المتاحة، وهو الذي يصل معه ناتج الفرد إلى أعلى مستوى له في ظل مستوى معين من التكنولوجيا. ولكن هذين المفهومين (الحجم السكاني الفعلي و الحجم السكاني الأمثل) لا يعبران عن شيء واحد فإن الحجم السكاني الضروري اقتصادياً يعد معياراً مهماً وأساسياً للحجم الأمثل للسكان.

ثانياً :- الزيادة السكانية و التنمية الاقتصادية

إن التساؤل القائم دائماً :- ما هو الحجم الأمثل للسكان ومعدل النمو السكاني الملائم للنمو الاقتصادي؟ وقد جاءت الإجابات متعددة نظراً لتعدد التفسيرات التي حاولت تحديد الحدود المثلى لهذين المتغيرين (حجم السكان و معدل النمو السكاني) لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد ذكرنا آنفاً أنه لا شك في أن كل أسلوب إنتاج (مهما كان نوعه) يتطلب حجماً معيناً من السكان يضمن إعادة إنتاجه ليحرك عجلة النشاط الاقتصادي، ويتوقف هذا الحجم على عدة عوامل أهمها مستوى تطور القوى المنتجة في المجتمع فالأيدي العاملة غير الماهرة، و بتعبير أكثر دقة (الأيدي العاملة غير المتطورة) تشكل عبئاً يثقل كاهل الاقتصاد و يقوده إلى الانحدار أكثر مما يكون سبباً في تطوره، فما هي الجدوى الاقتصادية من وجود كم هائل من الأيدي العاملة غير المتطورة؟. وتُظهر تجارب البلدان المتقدمة صناعياً علاقة عكسية بين مستوى التطور التقني والنمو السكاني. في حين يكون التخلف الاقتصادي أهم عوامل النمو السكاني المتفاقم في البلدان النامية). وفي جميع الحالات يكون من المهم، فيما يتصل بالتطور الاقتصادي، التنبؤ بعدد السكان لمرحلة مقبلة طويلة وخاصة بالفئات القادرة على العمل، ذلك أن من المستحيل التنبؤ باتجاهات النمو الاقتصادي من دون توقعات مسبقة لاحتمالات تطور حجم السكان بوصفهم قوة اجتماعية منتجة أساسية.

إن زيادة معدل النمو السكاني ، بمعدل أكبر من معدل نمو الدخل القومي (كونه احد مؤشرات النمو الاقتصادي) له آثار سلبية متعددة لعل من أهمها:-

١- انخفاض المستوى المعاشي :- إن حصة الفرد من الدخل القومي ، يمكن احتسابها من خلال حاصل قسمة الدخل القومي على عدد السكان خلال نفس السنة ^{xix} ، و بالتالي فإنه من البديهي ستؤدي الزيادة في معدلات النمو السكاني إلى امتصاص الزيادات المتحققة في الدخل القومي، و ستكون الحالة أسوء لو كان هذا الدخل يمتاز بالثبات أو يتجه إلى التناقص مقارنة بعدد السكان ، الأمر الذي يشكل عبئا على الاقتصاد يتمثل بانخفاض حصة الفرد من الدخل القومي ، و بالتالي حصول تدهور في المستوى المعاشي لغالبية السكان ، خصوصا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار قضية أخرى ، و هي إن زيادة السكان تعني زيادة نسبة السكان المعالين ، مما يعني إقبال كاهل الاقتصاد بمشكلة أكبر.

٢- تفشي ظاهرة الفقر :- إن انخفاض المستوى المعاشي في مجتمع ما ، من الممكن أن يقود إلى تفشي ظاهرة الفقر في ذلك المجتمع ، حيث إن ارتفاع نسبة الفقر ، تكون متأية من الإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية ، كذلك عدم القدرة على توفير الخدمات الضرورية لغالبية السكان ، إذ أن هذه الحاجات و الخدمات تكون قابلة للزيادة و خاضعة للتطور مع تطور المجتمع و موارده ، و تكون الصورة أكثر وضوحا إذا كانت هناك زيادة في معدل النمو السكاني ، و بمعدل أكبر من معدل نمو الدخل القومي ، فكما ذكرنا آنفا ستخفض تبعا لذلك حصة الفرد من الدخل القومي، و يصبح من غير الممكن تلبية أو إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، نظرا لزيادة معدلات نموهم بشكل كبير ، و الأمثلة على ذلك واضحة وعديدة ، على مستوى البلدان النامية ، فكثيرا ما تقترن ظاهرة الفقر في مجتمع ما بزيادة عدد السكان فيه.

٣- انخفاض حجم الادخار القومي :- إن الحالة السابقة يترتب عليها ضعف قدرة الأفراد على الادخار ، ناهيك عن أنها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك فيقل حجم الادخار القومي. و

طالما إن حجم الادخار القومي بحد ذاته و كما يتفق معظم الاقتصاديين هو إحدى أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ، فإن الوضع السابق سيترتب عليه مشكلة تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية ، حيث أن زيادة حجم الادخار القومي مع وجود نظام مالي وائتماني سيمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء في الاستثمار وبدون مدخرات حقيقية فإن الزيادة النقدية قد تؤدي للتضخم علما أن معدل الادخار القومي المطلوب يقدر بما يزيد عن ٢٥ % من إجمالي الدخل * ، ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار ، وأيا كانت درجة تأثير الاستثمار على التنمية فإنها تتحدد وفقا □ لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة. وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عن تجاوز الاستثمار للمدخرات وتؤدي إلى ضغوط تضخمية. ويطرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية السيئة (و هي تقابل الحلقات المفرغة للفقير) التي تقف حجرة عثرة أمام زيادة المدخرات في الدول الفقيرة ذات الانفجار السكاني، حيث عادة يكون مستوى الدخل الحقيقي منخفض، وهو سبب كافٍ لهبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره لقلّة الاستثمار ومن ثم عجز في رأس المال المتاح لبدء دورة إنتاجية جديدة. وهكذا تقود الزيادة السكانية إلى مشكلة تعيق عملية التنمية الاقتصادية .

٤ - ضعف القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية :- حيث إن الزيادة السكانية طالما أنها تؤدي إلى تخفيض حجم الادخار القومي، فإن هذا الوضع سيقود إلى انخفاض الاستثمار القومي، الذي يعني انخفاض الناتج القومي، و الذي يترتب عليه تدهور المستوى المعاشي لعموم الأفراد في المجتمع، و الذي يدعم هذا الوضع هو أن غالبية البلدان النامية تعاني من عدم مرونة جهازها الإنتاجي ، الذي لا يستطيع أن يستجيب بسهولة للتغيرات التي تحدث مهما كان نوعها.

٥- تفاقم عجز ميزان المدفوعات :- إن زيادة حجم الاستهلاك القومي بفعل الزيادة السكانية ، يترتب عليه انخفاض حجم الصادرات ، و زيادة حجم الواردات ، مما يؤدي إلى تزايد عجز الميزان التجاري و من ثم تزايد عجز ميزان المدفوعات أو تفاقمه، و واقع الحال يشير إلى أن غالبية البلدان النامية (بما فيها البلدان النفطية) ، تتماز بزيادة حجم وارداتها، نظراً لاحتياجاتها المتزايدة بفعل التزايد السكاني المستمر، و قلة الاستثمارات فيها، و نظراً لكونها قد تحولت بمرور الوقت إلى مجتمعات استهلاكية بفعل ظروف عدة .

٦- زيادة حجم البطالة :- إن الزيادة السكانية تزيد من احتمال زيادة حجم البطالة ، و هذه الظاهرة تحدث بشكل واضح و واسع في البلدان النامية، وهي تعني بـ (أن الاقتصاد لا يعمل بكامل طاقاته الإنتاجية المتاحة، كما إنها تمثل ضياعاً □ في الموارد الاقتصادية لا يمكن تعويضه، فكل يوم يبقى الفرد فيه عاطلاً عن العمل لا يمكن أن يعوض بعمل يوم آخر و بالتالي تضعف فرصة للتقدم و الرفاهية)^{xx} ، حيث إن حجم الاستثمار المتواضع في هذه الحالة لا يكفي لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. و لا يخفى ما للبطالة من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية سلبية على الاقتصاد القومي.

ثالثاً :- علاقة المؤشرات السكانية بالاقتصاد الكلي

إن هناك علاقة وثيقة و تبادلية بين المؤشرات السكانية و متغيرات الاقتصاد الكلي، وهذه العلاقة يمكن توضيحها من خلال الوقوف على أبرز هذه المؤشرات ، و في هذا المجال يمكن تحديد المؤشرات التالية^{xxi} :-

١- معدل النمو السكاني :- حيث تتم مقارنة هذا المؤشر بمعدل النمو الاقتصادي للتعرف على صافي جهود التنمية التي حدثت خلال مدة زمنية معينة ، فإذا زاد معدل النمو السكاني عن معدل النمو الاقتصادي ، فأن ذلك يشير إلى أن الاقتصاد ينمو بالسالب ، و العكس بالعكس ومن المؤشرات الاقتصادية الفرعية ذات العلاقة بمعدل النمو السكاني :-

أ- متوسط دخل الفرد = الدخل القومي / عدد السكان *

ب- معدل نمو الدخل الفردي = معدل النمو الاقتصادي / معدل النمو السكاني

٢- معدل الإعالة الاقتصادية :- و يحدد هذا المؤشر عدد الأفراد الذين يعيلهم الفرد العامل (و هو في سن العمل) من الأفراد غير العاملين و الذين هم تحت سن ال (١٥) سنة و فوق سن ال (٦٠) سنة و هو سن التقاعد عن العمل. و يقاس على النحو الآتي :- معدل الإعالة = عدد السكان / نمو العمل

و يلاحظ انه كلما ارتفع معدل الإعالة الاقتصادية ، كلما قل الادخار العائلي، ومن ثم ينخفض الادخار القومي أو الكلي، و هذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار القومي و بالتالي ينخفض الناتج القومي و الدخل القومي.

٣- مؤشر الكثافة السكانية :- ويعبر عن حجم السكان لكل كيلو متر مربع أو في الميل الواحد فكلما تركز عدد السكان في الكيلو متر الواحد، فان هذا يعني ارتفاع الكثافة السكانية، و بعكسه ستكون الكثافة السكانية منخفضة و من البديهي انه في الحالة الأولى ستزداد التكاليف الاستثمارية التي تنفق في المناطق ذات الكثافة السكانية على البنى الأساسية مما يشكل تأثير واضح على أجزاء الاقتصاد الكلي، بل يضاف إلى ذلك تكاليف التلوث البيئي التي تحتاج إلى تكاليف عالية للقضاء عليها بسبب الكثافة السكانية المرتفعة ، فعلى سبيل المثال يكفي أن نشير إلى مصر التي تنفق الكثير من المليارات لبناء الطرق و الجسور في المناطق الكثيفة بالسكان ، و ذلك على حساب مشروعات التنمية الضرورية لزيادة الدخل الحقيقي للفرد ، و من ثم رفع مستواه المعاشي ^{xxii}.

٤- المتغيرات الاقتصادية الكلية^{xxiii} :- يتعامل الاقتصاد الكلي مع مجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهي في غالبيتها متغيرات تجميعية تأخذ بنظر الاعتبار الحدود الإقليمية للبلد، و عدد سكانه الذين يعيشون ضمن هذه الحدود و المقيمين منهم في الخارج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار دخولهم المحولة إلى بلدهم ، علما أن مدة الحساب لكل متغير

هي سنة واحدة، و ابرز هذه المتغيرات : الدخل القومي، الاستهلاك القومي، الاستثمار القومي، الادخار القومي، الإنفاق لقومي ، الناتج القومي ... الخ .

إن المتغيرات الكلية ذات مساس واضح بعدد سكان البلد المعني، فعلى سبيل المثال يعرف الناتج القومي على انه (قيمة الناتج الكلي من السلع و الخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت استهلاكية أو استثمارية ، و التي ينتجها المجتمع خلال مدة زمنية معينة هي سنة في الغالب) و يقصد بالمجتمع جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه خلال مدة التقدير.

و بهذا نجد أن هذا المتغير يتحدد في البلد المعني من خلال إسهام سكان ذلك البلد في تكوينه، و بالتالي فان الزيادة أو النقصان في ذلك المتغير ستكون مقرونة إلى حد ما بالزيادة أو النقصان بعدد سكانه، و كذلك الحال بالنسبة لبقية المتغيرات ، و هكذا نجد بان هناك ارتباط وثيق الصلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و عدد السكان في البلد المعني.

٥- المشاكل الاقتصادية الكلية ^{xxiv}: - إن القضية الأساسية التي يتناولها علم الاقتصاد هي (المشكلة الاقتصادية) و التي تتمثل ببساطة في القدرة النسبية **Relative Scarcity** للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ، و مهما بلغت أحجامها فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة و المتجددة و المتباينة باستمرار ، و بذلك تبقى المشكلة قائمة نظراً □ لمحدودية الموارد المتاحة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، وهكذا نلاحظ الارتباط الوثيق بين (الموارد الاقتصادية المتاحة و الحاجات الإنسانية المتزايدة) وهي فحوى المشكلة الاقتصادية التي قدر لها أن تتعاظم مع ارتفاع معدلات النمو السكاني لان الأخيرة تلقائياً ستكون مصحوبة بارتفاع الحاجات الإنسانية ، إن الحقيقة السابقة تمثل المنطلق الأساس للمشاكل التي يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراستها و تحليلها و محاولة تقديم الحلول لها عن طريق السياسات التي يتبناها * ، فهي مشاكل تتصل بعموم المجتمع و تمس جميع السكان الذين يعيشون ضمن الحدود الإقليمية للبلد، و ربما الأمر

يتعدى ذلك إلى خارج الحدود ، كما هو الحال في الأزمات المالية العالمية التي تعصف بالعالم بين الحين و الآخر ومنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة ٢٠٠٨) ، لذا و بشكل بديهي فان السكان مثلما يؤثرون زيادة و نقصان على النشاط الاقتصادي، فأنهم من جانب آخر سيتأثرون أيضا بما يحصل من مشاكل اقتصادية كلية، كالتضخم و البطالة و الركود... الخ ، وهذا الوضع يعبر عن احد أوجه العلاقة الوثيقة بين المؤشرات السكانية و متغيرات الاقتصاد الكلي، و مما تجدر الإشارة إليه إن تفاقم هذه المشاكل يعني تفشي الكثير من المساوئ التي تصيب السكان سواء على شكل فقر أو نقص في الخدمات أو أوبئة أو أمراض أو مشاكل سياسية و اجتماعية .. الخ .

المبحث الخامس

المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

التنمية في الأدبيات الاقتصادية هي (عملية مقصودة و مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، و هي اشمل و اعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير ، و النمو يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة)^{xxv} . إذن هي بمثابة الجهود الواعية التي تتبعها البلدان النامية لتجاوز مرحلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي واللاحق بركب البلدان المتطورة ، من خلال إحداث تغيرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية و في التشريعات و الأنظمة و يتفق معظم الاقتصاديين إن هناك اثنان من التغيرات الهيكلية المهمة لابد منهما لغرض إنجاح العملية التنموية ، هما :-

١- زيادة حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي بدلا مما توفره المواد الأولية من مساهمة مرتفعة .

٢- زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف.

والأهم من كل ذلك هو (إن الناس يصبحون مشاركين في العملية التنموية التي ستجلب هذه التغيرات الهيكلية)^{xxvi}.

وقد مرت البلدان النامية بتجارب متنوعة تفاوتت نجاحاتها النسبية من بلد لآخر، وفي مجالاتها في نطاق البلد الواحد. ويحاول البعض تقييم نجاحات التنمية من خلال تطور نمو الناتج المحلي، وصنفت بالتالي تلك البلدان إلى مجموعات تبعاً □ لمعدل الناتج المحلي بالنسبة للفرد .

ويمكننا القول بأن معظم البلدان النامية قد حققت نجاحات ملموسة في الارتفاع بمعدل الناتج المحلي بالنسبة للفرد ، إلا أنها لم تفلح في تحقيق التطور الاقتصادي المتمثل في إيجابيات وتفاعلات الآليات الداخلية للنمو الاقتصادي القابل للإدامة، و تلبية الاحتياجات المادية والثقافية للسكان عند أفضل مستوى ممكن .

وكل هذه البلدان انطلقت من مستويات متدنية للهيكل الاقتصادي الذي يعاني أصلاً من وجود خلل واضح فيه ، إضافة إلى تخلف علاقات الإنتاج ، حيث كانت السيطرة فيها للعلاقات السائدة لما قبل المرحلة الرأسمالية وحتى في تلك الدول التي ظهرت فيها علاقات الإنتاج الرأسمالي فإنها ظلت محكومة بتأثيرات متعددة للأنماط السابقة مما حد من فاعليتها ومن أن تصبح هي العلاقات السائدة . وقد انتشرت تلك بشكل واضح في القطاع الزراعي. ومما يميز النمو في البلدان المتطورة عن البلدان النامية، أن الثورة الزراعية في البلدان الأولى قد سبقت الثورة الصناعية، بل وكان التطور الزراعي أحد المسببات الرئيسية للنمو الصناعي، الذي اعتمد عليه في جانبي العرض والطلب سواء من الموارد المادية أو البشرية . بينما حاولت معظم البلدان النامية لأسباب متعددة الاعتماد على النمو الصناعي لإحداث نهوض اقتصادي واجتماعي فيما ظل القطاع الزراعي يعاني إخفاقاته التنموية المتواصلة.

وخلال العقود القليلة المنصرمة لم تحقق كافة الاستراتيجيات والاتجاهات التنموية النجاح المأمول ،بدءا □ من استراتيجيات التصنيع والثورة الزراعية وأخيرا التكييفات الهيكلية .وتواجه التنمية في هذه البلدان ضغوطا □ ومصاعب متعددة لها عواملها وتأثيراتها الداخلية والخارجية، فشكلت بمجملها تأثير مباشر وحر ج على مسار التنمية الاقتصادية فاعترضتها بشكل واضح ، و ابرز هذه العقبات:-

١- العقبات الاقتصادية ممثلة بانخفاض معدلات التراكم والادخار والإنتاجية ومحدودية السوق و الازدواجية الاقتصادية و قيد الصرف الأجنبي و محدودية الموارد البشرية.

٢- العقبات الاجتماعية ممثلة بالافتقار إلى عنصر التنظيم و عدم وجود الدافع الحقيقي للتنمية.

٣- العقبات الحكومية ممثلة بعدم الاستقرار و الاستقلال السياسيين الذي تعانيه غالبية البلدان النامية.

٤- العقبات الدولية ممثلة بتلك القيود و العراقيل التي تفرضها البلدان المتقدمة في السوق العالمية.

والأهم من ذلك تخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية مما دفع العديد من البلدان النامية إلى ايلاء اهتمام أكبر في خططها التنموية لمسألة النهوض التدريجي بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وبدرجة أقل للبرامج الاقتصادية والإنتاجية التي لها الثقل الأكبر في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى اختلالات أساسية في تناسبات تخصيص الاستثمارات.

وقد أدى اعتماد هذه البلدان على تمويل وتنفيذ برامجها التنموية على القروض والمساعدات الخارجية، وبشكل غير متناسب مع قدراتها على استغلالها والسداد إلى ظهور أزمة الديون في هذه البلدان التي تشكل في الوقت الحاضر أحد مظاهر إخفاقات التنمية ، وتلتهم جزء لا يستهان به من مواردها الداخلية المحدودة أصلا حيث إن واقع

الحال يشير إلى أن معظم البلدان النامية تعاني من تفاقم مشكلة المديونية والتي يرجع المختصون أسبابها إلى سوء استخدام القروض بالقدر أو على النحو الذي يؤدي لرفع مستوى الأنشطة الاقتصادية بل أن بعضا من القروض يتم تجنيده لحسابات خاصة بعيدة عند الهدف الذي وجدت من أجله، كما يشار في هذا الشأن إلى أن بعض البلدان عانت و لازالت تعاني من التغيرات العالمية كانخفاض أسعار الخامات الأولية وارتفاع أسعار الواردات مما أدى إلى الضغط على موازين التجارة فيها ، وعدم توافر الأموال اللازمة لسداد الديون وفوائدها وظلت هذه المشكلة قائمة حيث استمرت البلدان النامية في الحصول على قروض جديدة لمقابلة احتياجاتها للنقد الأجنبي وأيضاً لاستخدامها في سداد ديون سابقة.

وإضافة إلى ما سبق، كانت أزمات الغذاء و المياه و السكن... الخ ، كلها مشاكل تبرز مع مرور الزمن، بفعل بعض التطورات الإيجابية في الدخل و ازدياد معدلات النمو السكاني، الأمر الذي أرهق بالفعل اقتصادات هذه البلدان بشكل كبير، و ارتبط ذلك بشيوع أنماط استهلاكية غير متناسبة مع واقعها مما أثر سلباً □ على معدلات الادخار التي كان يمكن لها في ظل نمط استهلاكي مناسب توجيهها إلى مجالات أكثر إنتاجية.

وفي ظل هذه الظروف والضغوط التي تواجهها التنمية أصلاً في هذه البلدان ، يشكل الانفجار السكاني تعقيداً □ آخر لها . وهذا الواقع يفرض على هذه البلدان توجيهها □ جديداً □ لمعالجة قضية التنمية والسكان يأخذ في الحسبان واقع المشكلة السكانية ، وإمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهتها ، وصولاً لمعالجة متوازنة لمشكلة السكان والتنمية . و لابد من الإشارة إلى أن الضغوط السكانية في البلدان النامية ترتبط باختلال التركيب العمري للسكان حيث ترتفع نسبة صغار السن و تنخفض نسبة من هم في سن العمل، في حين نجد في البلدان المتقدمة عكس هذا الاتجاه حيث تنخفض نسبة صغار السن و ترتفع نسبة من هم في سن العمل إلى حوالي نصف السكان مما ينعكس في

ارتفاع عبء الإعالة للعاملين في البلدان النامية. و هذا يؤيد صحة الفكرة التي تقول : إن المجتمعات السكانية الكبيرة ستتحمل أعباء الشرائح غير النشطة اقتصاديا ، كالأطفال و كبار السن حيث يتباطأ نمو مثل هذه المجتمعات مقارنة بنمو أسرع يتحقق في مجتمعات أخرى يقل فيها عدد المعالين ، ويزيد فيها عدد العاملين ، و تتميز هذه المجتمعات بقدرة أفضل لممارسة خياراتهم البشرية في مجالات العمل و مستويات المعيشة و نوعية الحياة.

وعليه يمكن القول إن من أبرز آثار الضغوط السكانية في البلدان النامية تتمثل في الضغط على الموارد المتاحة و انخفاض إنتاجية العمل و مستوى الدخل و انتشار البطالة بأنواعها.

إن تأثيرات التزايد السكاني تتجلى لنا بوضوح عندما نتمعق بدراسة التفرعات الحديثة للتنمية ، لاسيما التنمية المستدامة* حيث اتضح للمختصين في هذا المجال أن هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة. ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت تبعا لذلك النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

المبحث السادس

الرؤى النظرية و المعالجات المقترحة

أولاً-الرؤى النظرية

إن العلاقة بين المشكلة السكانية والنمو الاقتصادي تبدو ذات طبيعة جدلية وجدت مع بدايات الفكر الفلسفي الذي اخذ يرسم ملامح الارتباطات المنطقية بين المحاور الأساسية في الحياة، و قد امتدت هذه الطبيعة الجدلية لتحتل مساحة واسعة في الدراسات السكانية والأدبيات الاقتصادية عندما بدأ كلاهما يستقلان كعلوم لها أدواتها التحليلية و التفسيرية و وسائلها الهادفة و سبلها المستندة إلى التفكير المنطقي و السليم ،لقد جاء الاهتمام بهذه المشكلة نظراً □ للمعاناة المتواصلة التي عاشتها اغلب البلدان سواء المتقدمة أو النامية .

أما الذي يهمنى هنا هو الأخيرة ، فهي لازالت في اغلبها غير قادرة على الخروج من طوق المشكلة على عكس البلدان المتقدمة التي هبأت لها ظروفها إمكانية الحد من ضغوطات الزيادات السكانية عن طريق التناسبات المتوازنة مع معدلات النمو الاقتصادي،أما الجزء الغالب من البلدان النامية لازال عدد السكان فيه يزداد بمعدلات عالية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية و الاقتصادية و ذلك بسبب ارتفاع معدلات الولادة و انخفاض معدلات الوفيات و ارتفاع معدلات الخصوبة.

و بعيداً عن تأثيرات المقولة المalthusية، يمكن القول إن النمو السكاني هو ظاهرة لا يمكن الحد منها أو التحكم بكيفية ازديادها، فهي ترتبط بطبيعة تكوينية و تكاثرية لمخلوق حي، أوجده الله سبحانه و تعالى و استخلفه في أرضه ليخرج منها تلك الخيرات الضرورية لديمومة الحياة، فمحدودية الموارد يجب أن لا تجابه بمحدودية القدرة على التطوير و الإبداع، فمثلما هناك قدرة على تكاثر الجنس البشري، لابد أن تكون هناك في الجانب الآخر قدرة على تنمية و تطوير الموارد الضرورية لديمومة الحياة ، و هذا لا يتأتى من فراغ وإنما بحاجة إلى استنفار لكل الجهود و القدرات المتوفرة ، و استثمار لكل ما هو متاح ، و

تقليل الهدر و الضياع فيه قدر المستطاع ، و كل ذلك لابد أن يتم وفق أسس علمية و منطقية و باستخدام أساليب متطورة إن هذه العملية بحد ذاتها من الممكن أن تحد من الآثار السلبية للمشكلة السكانية بل العكس من الممكن أن تتحول الزيادة السكانية الى عنصر داعم للعملية التنموية ، إذا ما أحسن استغلال رأس المال البشري و استثماره باعتماد الأساليب الفنية الحديثة.

لقد ذكرنا آنفاً أن : (تجارب البلدان المتقدمة صناعياً تُظهر علاقة عكسية بين مستوى التطور التقني والنمو السكاني. في حين يكون التخلف الاقتصادي أهم عوامل النمو السكاني المتفاقم في البلدان النامية) إن هذا الاقتراح قد يبدو منطقياً للوهلة الأولى ، لكن في رأينا ما هو الضرر من تزايد معدلات النمو السكاني ؟ خصوصاً في ظل تطور عجلة التنمية المستدامة و الاهتمام بالعنصر البشري كقيمة عليا حباها الله بكل أسباب العيش مهما كانت مستوياته ، فتطور الخدمات و الاهتمام بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان ستقود حتماً إلى تزايد معدلات النمو السكاني ، من جانب آخر ، فإن هذا الاهتمام النوعي الذي جاء في ظل مستويات علمية راقية و متطورة لم يكن له أن يكون لولا البشر و بالتالي فإن (صانع الوسيلة سينعم بما تنتج) ، و طالما أن البشر قادرين على تحسين مستواهم المعاشي باستخدام أفضل الوسائل ، فإن هذا يعني بأن (تزايد معدلات النمو السكاني من الممكن أن تكون قوة تدفع الاقتصاد للأمام لو شاء البشر ذلك بالفعل).

فبدلاً من الحديث عن سياسات تحديد النسل لمواجهة خطر الانفجار السكاني ، لابد من البحث عن حلول بديلة أخرى، فهذه السياسة باعتبارها (أحدى الوسائل المalthusية) لا يمكن التسليم بجدواها دائماً ، فهي من المؤكد ستؤثر على تركيبة و نوعية السكان في المستقبل ، الأمر الذي قد لا يسلم في النهاية من التأثير في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ، فالمجتمع الصيني (مثلاً □) عندما انتهج هذه السياسة ، بدأ اليوم يواجه مشكلة تحوله

إلى مجتمع ذكوري ، مما يعني احتمال حصول خلل في التركيبة السكانية و المجتمعية نظرا للافتقار التدريجي للعنصر الأنثوي.

ثانيا - المعالجات

بداية لابد من القول بان تحول الزيادات السكانية إلى عنصر داعم للتنمية الاقتصادية يتطلب أمرين :-

أولهما:- توافر (الحرص العام) على ما هو متاح من الموارد ، و حمايتها من الهدر و الضياع و السرقة .

و ثانيهما : - توافر (الإرادة الحقيقية) لإجراء التغيير المطلوب نحو التطور .
ومن جهة أخرى ، فان الحلول الأكثر فاعلية لمواجهة المشكلة السكانية من الممكن أن تتمحور حول الآتي :-

أولا - تجريد البلد المعني من المشاكل الأخرى التي يعاني منها ، خصوصا السياسية و الاجتماعية.

ثانيا - الاعتماد على الكفاءات العلمية المتاحة لحصر و تحديد أبعاد المشكلة.

ثالثا - تهيئة المجتمع عن طريق توعيته للإسهام الفاعل في حل المشكلة .

رابعا - القراءة التاريخية الدقيقة لتجارب البلدان المتقدمة في هذا الخصوص و النظر لما اعتمدته من حلول.

خامسا - التهيئة العلمية الصحيحة لتحويل الأيدي العاملة الى ماهرة و متطورة بدلا من تهميشها.

سادسا - توافر عنصري (الحرص العام) و (الإرادة الحقيقية) ، كمنطلق لإجراء التغيير.

سابعا - الاهتمام بعناصر التنمية البشرية المستدامة.

ثامنا - الحرص على الحصول على العلوم المتطورة ، و العمل على ترسيخها في المجتمع ، و الحرص على رصانتها، و توظيفها باتجاه تحقيق الهدف الأسمى و هو (تنويع الاقتصاد) .
تاسعا - تحقيق التفاعل بين علم السكان، و علم الاقتصاد لاحتواء المشكلة بأسلوب صحيح.

عاشرا - توظيف السياسات الاقتصادية للانتفاع من الموارد ، و زيادتها.
حادي عشر - تبني كل السبل الصحيحة والتي من شأنها تشجيع و زيادة الاستثمار (المحلي و الأجنبي) و وفق الطرق التي تلائم ظروف اقتصاد البلد المعني ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يمكن توجيه الاقتصاد لزيادة استثماراته عن طريق إيجاد السبل لتحويل جزء من المدخرات للاستثمار ، و ذلك عن طريق قيام الحكومات باعتماد طرق عادلة لزيادة المدخرات من خلال :

(١) زيادة الضرائب بعدالة ونزاهة بحيث لا تؤدي الزيادة في المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية .

(٢) كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار السندات الحكومية .

وأخيرا □

إن الإنسان بطبيعته عنصر يمتلك الإرادة على التغيير و الإبداع في ظل أصعب الظروف ، و إذا كان التزايد السكاني يمثل مشكلة تضغط على الموارد ، فانه بالإمكان بمزيد من العلم و المعرفة و الإرادة الحقيقية أن يزيد هذه الموارد ، و الحقيقة التي لا بد لنا من تصورها هي انه ، كلما زاد ضغط السكان على رقعة الأرض ، عمل الإنسان على استثمار ما لم يكن قد استثماره من قبل ، و سخر علمه و عقله و جهده في استغلال الموارد التي كانت بعيدة عن متناول يده ، و ابتكر من الوسائل و الآلات ما مكنه من تخفيض كلفة الإنتاج للمصادر الطبيعية التي كانت ذات كلفة عالية .

و بالتالي فان الجدل القائم حول هذه المشكلة لا بد أن تخف حدته ، و المخاوف لا بد من مواجهتها عن طريق القضاء على كل الدوافع التي تهدد الموارد و تكون سببا في ضياعها أو سرقتها من أفواه الشعوب هذا الى جانب الضرورة الحتمية في الاستمرار الحقيقي للاهتمام بنوعية العنصر البشري بغض النظر عن كميته ومن ثم فان السبيل الصحيح لحل المشكلة لا يمكن له أن يكون بدون التفاعل و التعاون بين علم السكان وعلم الاقتصاد و العلوم التكنولوجية الحديثة ، كل ذلك في ظل إدارة علمية كفوءة و حريصة على بلوغ الهدف المطلوب و هو (التنمية بالسكان و لهم).

المصادر

- ١- أدوين رايشاور ، اليابانيون ، ترجمة : ليلي الجبالي ، مراجعة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ١٣٦ ، الكويت ، ابريل ، ١٩٨٩
- ٢- جاك لوب ، العالم الثالث و تحديات البقاء ، ترجمة : احمد فؤاد بليغ ، سلسلة عالم المعرفة ١٠٤ ، الكويت ، أغسطس ، ١٩٨٦
- ٣- حنان عبد الخضر هاشم ، حسابات الدخل القومي ، محاضرات غير منشورة في الحسابات القومية ، جامعة الكوفة ، كلية لإدارة و الاقتصاد ، ٢٠١٠
- ٤- حنان عبد الخضر هاشم ، الاقتصاد الكلي ، محاضرات غير منشورة في التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، ٢٠١٠
- ٥- حنان عبد الخضر هاشم ، محاضرات غير منشورة في التنمية الاقتصادية أُلقيت على طلبة الدكتوراه في قسم الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، ٢٠١٠
- ٦- دونالد سنودجرايس و اخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة : طه عبد الله منصور و عبد العظيم محمد مصطفى ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٩٥
- ٧- صلاح الدين نامق ، التضخم السكاني و التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦

- ٨- عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الجزء الأول ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٧٩
- ٩- عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان - أسس عامة ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، مطبعة أنصار الله ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٧
- ١٠- مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤
- ١١ - مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات و موضوعات ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧
- ١٢- مسعود ظاهر ، النهضة العربية و النهضة اليابانية : تشابه المقدمات و اختلاف النتائج ، سلسلة عالم المعرفة ، ٢٥٢ ، الكويت ، ديسمبر ، ١٩٩٩
- ١٣- نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي - كيف يعمل الاقتصاد في النظرية و التطبيق ، الطبعة الاولى ، الناشر ، عمان ، ٢٠٠١
- ١٤ - وارين س. تومسون و دافيد ت. لويس ، مشكلات السكان ، مكتبة أنجلو المصرية ، ١٩٦٩
- ١٥- يعقوب احمد الشراح ، التربية البيئية و مأزق الجنس البشري مجلة عالم الفكر ، العدد ٣ ، المجلد ٣٢ ، الكويت ، ٢٠٠٤

١٦-Carlo Cipolla , Economic History of the world population , Middlesex,England : Penguin Book , 1962

١٧-Malcolm Gills., Economic Development , W.W.Nerton & Company , New York , 1983.

١٨-Wachtel ,P. ,Macro economics : From Theory To Practice , Mc Graw – Hill company ,1989

ⁱ جاك لوب ، العالم الثالث و تحديات البقاء ، ترجمة : احمد فؤاد بليغ ، سلسلة عالم المعرفة ١٠٤ ، الكويت ، أغسطس ،

١٩٨٦ ، ص ١٦ .

ⁱⁱ للمزيد انظر في :-

عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان - أسس عامة ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، مطبعة أنصار الله ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٧ .

- iii أودين رايشاور ، اليابانيون ، ترجمة : ليلي الجبالي ، مراجعة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ١٣٦ ، الكويت ، ابريل ، ١٩٨٩ ، ص ١٧ .
- iv مسعود ظاهر ، النهضة العربية و النهضة اليابانية : تشابه المقدمات و اختلاف النتائج ، سلسلة عالم المعرفة ، ٢٥٢ ، الكويت ، ديسمبر ، ١٩٩٩ ، ص ٧ .
- v يعقوب احمد الشراح ، التربية البيئية و مآزق الجنس البشري مجلة عالم الفكر ، العدد ٣ ، المجلد ٣٢ ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٤-٣٥ .
- vi دونالد سنودجراس و آخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة : طه عبد الله منصور و عبد العظيم محمد مصطفى ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٨٤-٢٨٥ .
- vii لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٦، ص ١٣٨.
- * كان من أبرز أعلام هذه المدرسة كيناي طبيب لويس الخامس عشر، ومن أتباعه: الماركيز دي ميرابو، ومرسي دي لافير، وديون دي نيمور.
- أنظر في ذلك: المصدر السابق نفسه، ص ١٣٧.
- ** أبرز أعلام هذه المدرسة هم: آدم سميث، ديفيد ريكاردو، توماس روبرت مالثوس، جون ستيوارت مل، جان باتيست ساي، ثنن، كاري باستيا.
- viii المصدر السابق نفسه.
- ix وارين س. تومسون و دافيد ت. لويس ، مشكلات السكان ، مكتبة أنجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨ .
- x وارين س. تومسون و دافيد ت. لويس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .
- xi المصدر السابق نفسه ، ص ٦٠ - ٦٥ .
- xii المصدر السابق نفسه ، ص ٦٢ .
- xiii المصدر السابق نفسه ، ص ٦٣ .
- xiv المصدر نفسه .
- xv محمد علي الفرا ، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ٢١ ، الكويت ، سبتمبر ، ١٩٧٩ ، ص ١٣ .
- xvi Cipolla , Economic History of the world population , Middlesex ,England : Carlo Penguin Book , 1962 , 101-104
- وكذلك : جاك لوب ، مصدر سابق ، ص ٦ .
- * تعميق رأس المال capital deeping وهي العملية التي يتزايد من خلالها حجم رأس المال لكل عامل على مدار الوقت .

للمزيد حول ذلك راجع : حنان عبد الخضر هاشم ، محاضرات غير منشورة في التنمية الاقتصادية أقيمت على طلبة الدكتوراه في قسم الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، ٢٠١٠ .
xvii المصدر السابق نفسه .

* راجع حول ذلك نظرية التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف – للبينشتين .
xviii للمزيد حول هذه النظرية راجع :-

مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٦-١٥٣

xix حنان عبد الخضر هاشم ، حسابات الدخل القومي ، محاضرات غير منشورة في الحسابات القومية ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، ٢٠١٠ .

* مثلاً (بلغت معدلات الادخار في كوريا ٣٤.٥% - تايلاند ٣٤% - شيلي ٢٨.٦%)

xx نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي - كيف يعمل الاقتصاد في النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ، الناشر ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ٤١-٤٣ .

xxi Wachtel ,P. ,Macro economics : From Theory To Practice , Mc Graw – Hill company ,1989 , pp. 80-880

* مدة الحساب لهذا المؤشر تكون سنة واحدة في الغالب .

xxii للمزيد انظر في :صلاح الدين نامق ، التضخم السكاني و التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ .

xxiii حنان عبد الخضر هاشم ، الاقتصاد الكلي ، محاضرات غير منشورة في التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، ٢٠١٠ .

xxiv حنان عبد الخضر هاشم ، الاقتصاد الكلي ، مصدر سبق ذكره .

* مثالها : السياسة المالية ، السياسة النقدية ... الخ

xxv مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات و موضوعات ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٤-١٢٥ .

xxvi Malcolm Gills., Economic Development , W.W.Nerton & Company , New York , 1983 , pp 7-8 .

* (التنمية المستدامة) يراد بها (تحقيق التنمية التي لا تضعف قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان مستقبلاً ، و تستهدف أيضاً توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة ، فهي التنمية المتوافقة مع البيئة) .